

أسوار المعرفة- أصول في المعاملات المالية(23) المطلب الثالث

تطبيقات على الظلم

خالد المصلح

بل ما طلاب الثالث تطبيقات على الظلم في المعاملات المالية المعاصرة. لما كان تحريم الظلم هو الاصل الجامع لجميع اسباب في المعاملات فان الناظر في المعاملات المالية المعاصرة يجد ان سبب التحرير في كثير منها اشتمالها على الظلم - 00:00:00 وهذا امثلة كثيرة منها ما يلي اولا منع بعض صور عقد الاجارة المنتهية بالتمليك حيث ذكروا في لادلة التحرير اشتمال العقد على ظلم. وفي قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية حول عقد الاجارة المنتهية بالتمليك - 00:00:20 وهو اول قرار جماعي حول هذه المعاملة جاء في القرار ما يلي ان هذا العقد غير جائز شرعا. وقد لذلك عدة اسباب منها اشتماله على الظلم. حيث جاء في القرار في بيان اوجه التحرير ولا يخفى ما في هذا من الظلم - 00:00:40 جاء الى الاستدامة لايفاء القسط الاخير هذه الصورة الاولى والتطبيق الاول الذي ذكره المؤلف رحمه الله من صور المعاملات المعاصرة التي منعت من اجل ما فيها لاجل ما فيها من - 00:01:00 الظلم وهي عقد الاجارة المنتهي بالتمليك. عقد الاجارة المنتهي بالتمليك هو من العقود المعاصرة الحديثة وصورته ان ان يستأجر الانسان عينا يكون بينه وبين المؤجر مواعدة باليبيع في نهاية عقد الاجارة - 00:01:20 وهذا العقد عندما ورد في اول وروده الى السوق المالية ورد على صورة عرضت على هيئة كبار العلماء فاصدرت الهيئة قرارا بتحريم هذه الصورة لما تضمنته من الظلم وهذا ما اشار اليه - 00:01:48 المؤلف فيما نقله حيث قال فيما يتعلق القرار جاء في القرار ما يلي ان هذا العقد غير جائز عقد الاجارة المنتهي بالتمليك في صورته الاولى التي وردت على السوق المالية وقد ذكروا لذلك عدة اسباب من منها - 00:02:13 اشتماله على الظلم اشتمال العقد على الظلم حيث جاء في القرار في بيان اوجه التحرير ولا يخفى ما في هذا اي العقد من الظلم والالجاء الى الاستدامة لايفاء القسط الاخير - 00:02:33 تعل القرار تحريم هذه المعاملة بعدة علل منها ما تضمنه من ظلم المستأجر اذا ان المستأجر الذي يؤمل تملك العين قد تضيق به الحال في نهاية العقد فلا يمكن من دفع القسط الايجاري الاخير - 00:02:52 فيكون ذلك مفوتا له ما وعد به من تملك فيحمله على الاقتراض لاجل ايفاء القسط الاخير الذي به يستحق الوعد الذي وعد به من التملك وهذا كما ذكرت كان موجودا في الصورة الاولى التي - 00:03:16 جرى بها التعامل في عقد الاجارة المنتهية بالتمليك لكن بعد القرار الصادر من الهيئة جرى في عقود الاجارة المنتهية بالتمليك مراجعات عدة وتعديلات كثيرة حتى ابنتق من هذه المراجعات صور عديدة - 00:03:41 ومنها ما هو جائز وهو غالب المستعمل في السوق الان فان غالب المستعمل في السوق الان عقود ايجارة منتهية بالتمليك لا تشتمل على المحاذير التي اوجبت التحرير فيما سبق من - 00:04:05 قرار صدر عن هيئة كبار العلماء ولهذا صدر عن مجمع الفقه الاسلامي الدولي التابع لمنظمة العالم الاسلامي بجدة قرار التفصيل بمنع الصور المتضمنة للمعنى المحرمة التي نص عليها قرار هيئة كبار العلماء والاذن بالصور الخالية من تلك - 00:04:23 كالمحاذير ولما كان كثير من الناس قد لا يعي الفرق بين الحلال والحرام في مثل هذه المعاملة فان الاصل اجراءها على الصحة. واذا

وقد نزاع او خلاف فالمرجع في ذلك الى القضاء للفصل في هذه الصورة من حيث الحل والحرمة. وذلك ان - [00:04:49](#) -
سورة الاجارة المنتهية بالتمليك جرى عليها من التعديل ما اذهب كثير من اسباب التحرير لكن بعض الشركات ما زال عندها شيء من
الشروط التي توجب التحرير من ظلم او غرر او نحو ذلك - [00:05:12](#) -

مثل هذه العقوق تراجع من قبل المقبل على العقد انتمكن من معرفة الحال والحرام واذا لم يتمكنوا بنى على انها صورة مباحة ثم
وقع نزاع بينه وبين الجهة المؤجرة فالفصل في ذلك الى القضاء - [00:05:30](#) -
فانه يفصل في مثل هذه المسائل اما باعادة العقد الى بيع او باعادته الى ايجاره حسب ما يراه القاضي - [00:05:51](#) -